شرح الحلقة الثالثة

ـ الأصول العمليّة ـ

الجزء الثاني

تقريراً لدروس سماحة المرجع الديني

السيّد كمال الحيدري دام ظله

بقلم

الشيخ علي حمود العبادي

www.ketab.ir

شابک : ٤ ـ ٤٤ـ ٧٧٩٩ ـ ٦٠٠ ـ ٩٧٨
شماره کتابشناسی ملی :
عنوان و نام پدیدآور : شرح حلقات‌الاصول للسیدالشهید محمدباقر الصدر/ تقریرا لدروس المرجع الدینی السیدکمال الحیدری؛
وضعیت ویراست : ویراست ۲
مشخصات نشر : قم: دار فراقد
مشخصات ظاهری : ۲۱۹۲ ص
یادداشت : عربی.
یادداشت : کتاب حاضر شرح حلقات کتاب "دروس فی علم‌الاصول" تالیف محمدباقر صدر است.
مندرجات : ج.۱۶. شرح حلقات الأصول فی علم‌الأصول
عنوان قراردادی : دروس فی علم‌الاصول . شرح
موضوع : صدر،محمدباقر،۱۹۳۱-۱۹۷۹م . دروس فی علم‌الاصول -- نقد و تفسیر
موضوع : اصول فقه شیعه

شرح حلقات الأصول ج ١٦

للسيد الشهيد محمد باقر الصدر

من أبحاث المرجع الديني السيد كمال الحيدري دام ظله

بقلم: علي حمود العبادي
الطبعة الأولى: ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م
المطبعة: زلال كوثر
الناشر: دار فراقد
العدد: ٥٠٠ دورة
ردمك الدورة: ٧ ـ ٢٧ ـ ٧٧١٩ ـ ٦٠٠ ـ ٩٧٨
ردمك: ٤ ـ ٤٤ ـ ٧٧٩٩ ـ ٦٠٠ ـ ٩٧٨

www.ketab.ir

فهرس الكتاب

(٢٤) العلم الإجمالي - تخريجات وجوب الموافقة القطعية ٥
تخريجات وجوب الموافقة القطعية ٦
تخريج وجوب الموافقة القطعية على المبنى الأول ١٠
تخريج وجوب الموافقة على ضوء المبنى الثالث ١١
العلم الإجمالي لا يقتضي وجوب الموافقة القطعية ١١
تقريبان لوجوب الموافقة القطعية ١٣
التقريب الأوّل: ما يستفاد من كلمات المحقّق الأصفهاني ١٣
التقريب الثاني: للمحقّق النائيني ١٤
وجوب الموافقة القطعية إذا كانت الشبهة موضوعية ٢٠
الضابطة الدقيقة لوجوب الموافقة القطعية ٢١
تعليق على النص ٢٢
خلاصة ما تقدم ٢٤
(٢٥) الأمر الثاني: جريان الأصول في جميع الأطراف وعدمه ٢٩
الجهة الأولى: في جريان الأصول العملية الشرعية المؤمّنة ٣٢
١. إمكان جريان الأصول الشرعية المؤمّنة في مقام الثبوت ٣٢
الترخيص في جميع الأطراف لا محذور فيه عقلاً ٣٣
٢. جريان الأصول الشرعية المؤمّنة في مقام الإثبات ٣٤
الجهة الثانية: في جريان الأصول العملية المثبتة للتكليف ٣٥
القسم الأوّل: البحث في الأصول العملية غير المحرزة ٣٥

www.ketab.ir

القسم الثاني: البحث في الأصول العملية المحرزة ٣٥
المحذور الإثباتي: وهو ما ذكره الشيخ الأنصاري..... ٣٦
المحذور الثبوتي: وهو الذي ذهب إليه الميرزا النائيني ٣٨
تعليق على النص..... ٤٠
أدلّة المشهور على عدم جريان الأصول المؤمّنة في جميع الأطراف ثبوتاً ٤٠
إشكالية التنافي في كلام الآخوند..... ٤٣
خلاصة ما تقدم ٤٤
(٢٦) جريان الأصول في بعض الأطراف وعدمه ٤٧
المقام الأول في جريان الأصول الترخيصية في بعض الأطراف ثبوتاً .. ٥١
الأقوال في وجوب الموافقة القطعية..... ٥٢
١. العلم الإجمالي لا يقتضي وجوب الموافقة القطعية بنفسه ٥٣
٢. العلم الإجمالي يقتضي وجوب الموافقة القطعية بنفسه بالاقتضاء . ٥٣
٣. العلم الإجمالي يقتضي الموافقة القطعية بنفسه وبنحو العلّة التامّة . ٥٤
اعتراض المحقّق النائيني على العراقي ٥٦
جواب العراقي على الميرزا..... ٥٧
الصحيح: العلم الإجمالي مقتضٍ لوجوب الموافقة القطعية لاعلّة.... ٦٠
تعليق على النص..... ٦٠
(٢٧) جريان الأصول في بعض الأطراف وعدمه ٦٥
المقام الثاني: عالم الإثبات ٦٥
نقض المحقق العراقي على القول بالاقتضاء..... ٧٠
الجواب على نقض المحقّق العراقي ٧٢
الوجه الأوّل: ما ذكره السيد الخوئي..... ٧٢
مناقشة المصنّف للسيد الخوئي..... ٧٤

www.ketab.ir

الوجه الثالث: وهو للسيد الخوئي أيضاً ٨٠
الوجه الرابع: للسيد الخوئي أيضاً ٨٢
الوجه الخامس: ما ذكره المصنّف ٨٣
الثمرة بين مسلك العلّية ومسلك الاقتضاء ٨٦
تعليق على النص..... ٨٧
وجوه أخرى للجواب عن شبهة التخيير..... ٨٨
خلاصة البحث في جريان الأصول الشرعية المؤمنة في بعض الأطراف ٨٩
(٢٨) جريان الأصل في بعض الأطراف بلا معارض ٩٣
الحالة الأولى: إذا كان في أحد الأطراف أصلان مؤمّنان طوليان ٩٧
الحالة الثانية: وجود أصلين مختلفين سنخاً في طرف واحد..... ٩٩
الحالة الثالثة: وهي أن يكون الأصل المؤمّن في أحد الطرفين معارضاً في نفس مورده بأصل منجز..... ١٠١
تنجّز العلم الإجمالي مطلقاً..... ١٠٢
الضابطة العامّة لمنجّزية العلم الإجمالي بمرض التكليف ١٠٥
تعليق على النص..... ١٠٥
اعتراض النائيني على العراقي ١٠٧
اعتراض المحقّق العراقي على المحقّق النائيني ١٠٨
تطبيقات فقهية لجريان الأصل في بعض الأطراف ١١٣
خلاصة ما تقدم ١١٤
(٢٩) أركان منجّزية العلم الإجمالي ١١٧
الركن الأول: وجود العلم بالجامع بين الأطراف ١٢٠
١. لا فرق في التنجّز بين العلم الإجمالي الوجداني والتعبّدي ١٢٠
٢. العلم الإجمالي التعبّدي غير منجّز..... ١٢١

www.ketab.ir

خاتمة: في الفرق بين العلم الإجمالي التعبّدي والوجداني ١٢٧
تعليق على النص ١٢٨
(٣٠) الركن الثاني: وقوف العلم على الجامع ١٣٣
أنحاء تعلق العلم الإجمالي بالفرد ١٣٧
١. العلم المتعلّق بالفرد معيِّناً لنفس المعلوم بالإجمال ١٣٧
٢. لا يكون العلم بالفرد ناظراً إلى تعيّن المعلوم بالإجمال مباشرة .. ١٣٨
٣. أن المعلوم بالإجمال خصوصية غير محرزة في المعلوم بالتفصيل . ١٣٨
٤. أن يكون العلم الساري إلى الفرد تعبّدياً ١٣٩
مناقشة المصنف الانحلال في النحو الرابع ١٣٩
إشكال الميرزا: التعذر الانحلال ١٤١
جواب الإشكال ١٤٣
تعليق على النص ١٤٤
تفصيل الكلام في انحلال العلم الإجمالي بالأمارت و ١٤٥
المقام الأول: انحلال العلم الإجمالي بقيام الأمارات ١٤٥
النحو الأول: الانحلال الحقيقي تعبّداً ١٤٦
النحو الثاني: الانحلال الحكمي ١٤٦
المقام الثاني: انحلال العلم الإجمالي بجريان الأصول ١٤٨
(٣١) الركن الثالث: كلّ من الطرفين مشمول في نفسه لدليل أصالة البراءة .. ١٥٥
صياغة الركن الثالث في ضوء مسلك الاقتضاء ١٥٨
صياغة الركن الثالث في ضوء مسلك العلّية ١٦٠
الثمرة العملية المترتبة على الصياغتين ١٦٢
تعليق على النص ١٦٤
(٣٢) الركن الرابع: جريان البراءة في الأطراف يوقع في المخالفة القطعية ١٦٧

www.ketab.ir

صياغة الركن الرابع على الاقتضاء ١٦٩
لا وجه للركن الرابع على مسلك العلّية ١٧٠
صياغة السيد الخوئي للركن الرابع ١٧١
تعليق على النص ١٧٢
خلاصة البحث في أركان منجزية العلم الإجمالي ١٧٣
(٣٣) تطبيقات منجزية العلم الإجمالي ١٧٥
الحالة الأولى: زوال العلم بالجامع ١٨٠
إشكالية عدم سقوط العلم الإجمالي في الصورة الثانية ١٨١
تعليق على النص ١٨٦
خلاصة ما تقدم ١٨٧
(٣٤) تطبيقات منجزية العلم الإجمالي: الحالة الثانية: الاضطرار إلى بعض أطراف العلم الإجمالي ١٨٩
الصورة الأولى: أن يكون الاضطرار إلى طرف معيّن ١٩٤
الحالة الأولى: أن يكون الاضطرار سابقاً على سبب الحكم و ١٩٤
الحالة الثانية: أن يكون الاضطرار بعد تحقق سبب الحكم والعلم به ١٩٦
الحالة الثالثة: أن يكون الاضطرار بعد تحقّق سبب الحكم و ١٩٦
حكم المسقطات الأخرى غير الاضطرار ١٩٨
الصورة الثانية: الاضطرار إلى المخالفة في أحد الطرفين لا بعينه ١٩٨
استدلال صاحب الكفاية على جواز المخالفة القطعية ١٩٩
مناقشة السيد الشهيد لصاحب الكفاية ٢٠٠
تعليق على النص ٢٠٣
الأقوال في حالة الاضطرار إلى طرف معيَّن مقارناً للعلم الإجمالي . ٢٠٤
الأقوال في صورة حصول الاضطرار إلى واحد معيَّن بعد التكليف ٢٠٧

www.ketab.ir

الأقوال في التنجيز الناشئ من الاضطرار ٢١١
القول الأول: التخيير واقعي ٢١١
القول الثاني: التخيير ظاهري ٢١٢
خلاصة ماتقدم ٢١٦
(٣٥) الحالة الثالثة: انحلال العلم الإجمالي بالتفصيلي ٢١٩
حالتان لسبب العلم الإجمالي ٢٢٢
صور الحالة الأولى من حيث انحلال العلم الإجمالي وعدمه ٢٢٤
انحلال العلم الإجمالي في الحالة الثانية ٢٢٦
يشترط في الانحلال اتحاد المعلوم تفصيلاً زماناً مع المعلوم إجمالاً.. ٢٢٧
لا يشترط اتحاد زمان العلم الإجمالي مع زمان حصول ٢٢٨
تعليق على النص ٢٢٩
بيان الأقوال في الحالة الثانية ٢٣٠
القول الأول: انحلال العلم الإجمالي ٢٣٢
القول الثاني: عدم الانحلال ٢٣٤
خلاصة ما تقدم ٢٣٩
(٣٦) الحالة الرابعة: الانحلال الحكمي بالأمارات والأصول ٢٤١
الفرق بين الانحلال الحكمي والحقيقي ٢٤٤
لا انحلال حقيقيّ ولا تعبديّ إذا قامت الأمارات على ٢٤٦
الانحلال الحكمي إذا قامت الأمارات المنجزة لأحد الأطراف ٢٤٦
شروط الانحلال الحكمي للعلم الإجمالي ٢٤٧
اختلال شروط الانحلال الحكمي ٢٤٨
انهدام الركن الثالث مرهون بعدم تأخّر المنجّز لا عدم تأخّر ٢٥١
نقطة الخلاف بين الانحلال الحكمي والانحلال الحقيقي ٢٥٤

www.ketab.ir

تعليق على النص..... ٢٥٤
خلاصة ما تقدم ٢٥٧
(٣٧) الحالة الخامسة: اشتراك علمين إجماليين في طرف ٢٥٩
النظريات المطروحة..... ٢٦٢
تعليق على النص..... ٢٦٧
بيان النظرية الأولى..... ٢٦٧
الفرق بين نظرية الميرزا والسيد الخوئي..... ٢٦٩
خلاصة البحث في اشتراك علمين إجماليين في طرف ٢٧٠
(٣٨) الحالة السادسة: حكم ملاقي أحد طرفي العلم الإجمالي..... ٢٧٣
المقدّمة الأولى في بيان حالات الملاقاة لأحد طرفي العلم الإجمالي . ٢٧٧
المقدّمة الثانية: في بيان الوجه في نجاسة الملاقي للنجس..... ٢٧٧
تقريبان لعدم تنجيز العلم الإجمالي الجديد ٢٧٩
التقريب الأوّل: تطبيق فرضية العلمين الاجماليين المتقدّم والمتأخّر ... ٢٧٩
مناقشة السيد الشهيد للتقريب الأول..... ٢٨١
الوجه الأوّل: بطلان تطبيق فرضية العلمين الاجماليين ٢٨١
الوجه الثاني: التقريب المذكور أخصّ من المدّعى..... ٢٨٢
التقريب الثاني: انهدام الركن الثالث للعلم الإجمالي الثاني ٢٨٤
التقريب الثاني أوسع من التقريب الأول..... ٢٨٦
الحالات التي لا يتمّ فيها التقريبان المتقدّمان ٢٨٧
الصحيح تمامية التقريب الثاني..... ٢٨٨
تعليق على النص..... ٢٨٩
تنجّز حرمة الملاقي بالعلم الإجمالي الأوّل ٢٨٩
جواب السيد الشهيد..... ٢٩٠

www.ketab.ir

مناقشة المصنّف للتقريب الثاني ٢٩٣
تفصيل الكلام في الملاقي لأحد طرفي العلم الإجمالي ٢٩٣
القول الثاني:عدم تنجّز العلم الإجمالي الثاني ٢٩٦
خلاصة البحث في حكم ملاقي أحد الأطراف ٣٠١
(٣٩) الحالة السابعة: الشبهة غير المحصورة ٣٠٣
مقدّمة في بيان معنى الشبهة غير المحصورة ٣١٠
منجّزية العلم الإجمالي في الشبهة غير المحصورة ٣١٢
تقريبان لعدم وجوب الموافقة القطعية ٣١٣
التقريب الأوّل: الاطمئنان بعدم انطباق المعلوم بالإجمال على ٣١٣
إشكال المحقّق العراقي على التقريب المتقدّم ٣١٤
الإشكال الأوّل: استحالة حصول الاطمئنان المتقدّم ٣١٥
الجواب على الإشكال الأوّل ٣١٥
• الجواب النقضي: عدم اختصاص الإشكال المتقدّم بالاطمئنان .. ٣١٦
• الجواب الحلّي: الفرق بين الاطمئنان المطلق والاطمئنان المشروط ٣١٧
الإشكال الثاني: عدم حجّية الاطمئنان المذكور ٣١٩
مناقشة السبب الثاني ٣٢٢
التقريب الثاني: انحلال العلم الإجمالي لاختلال الركن الرابع ٣٢٣
تمامية التقريب الثاني على صياغة المشهور ٣٢٣
نقض السيد الخوئي على التقريب الثاني ٣٢٥
مناقشة السيد الشهيد لنقض السيد الخوئي ٣٢٦
بطلان البيان الأوّل لصياغة الركن الرابع ٣٢٦
عدم ورود نقض السيد الخوئي على البيان الثاني لصيغة ٣٢٩
الفرق بين التقريب الأوّل والثاني ٣٣٠

www.ketab.ir

تعليق على النص..... ٣٣١
الأقوال في منجزية العلم الإجمالي في الشبهة غير المحصورة..... ٣٣١
القول الأوّل: حرمة المخالفة القطعية وعدم وجوب ٣٣١
القول الثاني: حرمة المخالفة القطعية ووجوب الموافقة القطعية ... ٣٣١
القول الثالث: التفصيل بين الشبهات التحريمية والشبهات ٣٣٢
القول الرابع: عدم وجوب الموافقة القطعية وحرمة المخالفة القطعية . ٣٣٢
القول الخامس: ما ذهب إليه السيد الخوئي ٣٣٢
تطبيقات فقهية للشبهة غير المحصورة..... ٣٣٧
خاتمة: تنبيهات في الشبهة غير المحصورة ٣٤٠
خلاصة البحث في الشبهة غير المحصورة..... ٣٤٢
(٤٠) الحالة الثامنة: إذا كان ارتكاب الواقعة في أحد الطرفين غير مقدور ٣٤٥
المقام الأول: انتفاء القدرة على الاقتحام لأجل العجز العقلي ٣٥٢
النحو الأوّل: استدلال المشهور على عدم المنجّزية لاختلال ٣٥٢
مناقشة السيد الشهيد للمشهور..... ٣٥٢
النحو الثاني: الاستدلال على عدم المنجّزية لاختلال الركن ٣٥٥
تعليق على النص..... ٣٥٧
(٤١) المقام الثاني: خروج أحد طرفي العلم الإجمالي عن الابتلاء ٣٥٩
استدلال المشهور: على عدم المنجزية لاختلال الركن الأول ٣٦٣
مناقشة السيد الشهيد للمشهور ٣٦٥
تفسير المصنّف لعدم تنجيز العلم الإجمالي في المقام باختلال ٣٦٧
تعليق على النص..... ٣٦٨
الأقوال في شرطية الابتلاء بتمام الأطراف..... ٣٦٩
استدلال المحقّق الإصفهاني على عدم اشتراط الابتلاء في التنجيز . ٣٧٠

www.ketab.ir

استدلال السيد الخوئي على عدم اشتراط الابتلاء في ٣٧١
استدلال السيد الخميني عدم اشتراط الابتلاء في تنجيز ٣٧١
حكم الشك في الابتلاء ٣٧٣
القول الأوّل: التمسّك بإطلاقات التكليف ٣٧٣
القول الثاني: الرجوع إلى أصل البراءة ٣٧٤
القول الثالث: الرجوع إلى أصالة الاحتياط ٣٧٦
القول الرابع: التفصيل بين الشبهة المفهومية والمصداقية ٣٧٦
تطبيقات: فقه الخروج عن محلّ الابتلاء ٣٧٨
خلاصة الحالة التاسعة ٣٨٠
(٤٢) الحالة التاسعة: العلم الإجمالي بالتدريجيات ٣٨٣
مقدّمة في بيان صور التكليف الاستقبالي..... ٣٨٦
استدلال المشهور على عدم تنجّز العلم الإجمالي في التدريجيات.... ٣٨٧
الوجه الأوّل: انهدام الركن الأوّل ٣٨٧
الوجه الثاني: انهدام الركن الثالث بمبانيه ٣٩١
مناقشة السيد الشهيد للوجه الأوّل ٣٩٣
مناقشة السيد الشهيد للوجه الثاني..... ٣٩٤
تعليق على النص..... ٣٩٦
(٤٣) تصوير العراقي لتنجيز العلم الإجمالي في التدريجيات.....٤٠١
مناقشة السيد الشهيد للمحقّق العراقي ٤٠٤
تعليق على النص..... ٤٠٥
خلاصة الحالة التاسعة ٤٠٧
(٤٤) الحالة العاشرة: الطولية بين طرفي العلم الإجمالي ٤١١
الفرق بين الصورتين..... ٤١٨

www.ketab.ir

نقض المحقّق العراقي ٤٢٠
مناقشة السيد الشهيد للمحقّق العراقي ٤٢٣
تعليق على النصّ..... ٤٢٤
خلاصة الحالة العاشرة..... ٤٢٧
فهرس المصادر ٤٢٩
فهرس الكتاب ٤٣٥

www.ketab.ir